

والعودة إلى الكفاح الرسمي العربي.

وما كان ذلك ممكناً إلا عبر الاستمرار في توجيه الضربات لها من جهة، وفي خلق أهداف ثانوية للصراع حولها، بدلاً من الأهداف الأساسية، من جهة أخرى. ونجحت الأنظمة، كما نجحت المنظمة، إلا أن الفارق تمثل في نجاح الأنظمة على الأرض (عملياً)، بينما نجحت المنظمة في السماء (نظرياً). وهذا ما سنتناوله في الفقرات التالية استناداً إلى معطيات ووقائع «حرب اليوم السابع».

قبل الحرب

لممت الثورة الفلسطينية «جراحها» بعد الخروج نهائياً من الأردن في العام ١٩٧١، واستطاعت استعادة هويتها في إطار الصراع مع إسرائيل عبر ما عُرف بـ «حرب الأشباح». وقد أزهقت تلك الحرب، في من أزهبتهم، النزعات العربية أيضاً، حيث لم يسلموا منها. وتمكنت الثورة من احتواء الصراعات التي برزت داخلها في إطار النقاش حول تجربة الأردن، فوضع بذلك لإسرائيل وللزعامات العربية، «استحالة» تطويع العنصر الفلسطيني، ورده إلى حالة اللجوء ثانية. وهكذا كان لدى الثورة الفلسطينية عشية حرب ١٩٧٢ أرض (لبنان) تعمل منها.

وفي الفترة السابقة للحرب نشطت مصر للوصول إلى تسوية عبر الأميركيين، كان مقدمتها إبعاد الخبراء السوفييت من مصر (كانت سوريا ومصر وليبيا قد أقرت في العام ١٩٧١ قيام الاتحاد الثلاثي. وبهذا مصر تعبر في توجيهها عن ذلك الاتحاد). كما كان الأردن قد طرح حلاً لتسوية المشكلة الفلسطينية عبر إقامة ما عُرف تحت إسم «المملكة العربية المتحدة». وقد ردت منظمة التحرير على الدعوة الأردنية برفضها وإعلان أنها تمثل الشعب الفلسطيني، وهي صاحبة الحق في اتخاذ القرار بشأن شخصيته وسيادته. كما برز في الفترة ذاتها اتجاه داخل المناطق المحتلة بعد العام ١٩٦٧ يدعو للتعبير عن نفسه في إطاره الجغرافي بمعزل عن المشكلة الفلسطينية ككل (إقامة دولة فلسطينية في الضفة التي تبناها بعض الوجيهاء، على رأسهم الجعبري، انسجاماً مع مشروع المملكة المتحدة).

وأوضح وزير خارجية مصر، في حينه، الدكتور محمد حسن الزيات، طبيعة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين والدول العربية من منظور مصر، حيث قال: «لدينا ثلاثة أنواع من الأراضي: الأولى، أراضي الدول العربية المجاورة لفلسطين وهذه لا بد من طرد [التشديد من عندنا] إسرائيل منها لعدم شرعية وجودها؛ الثاني، الأراضي الفلسطينية الخارجة على حدود التقسيم، وهي أراض أخذتها إسرائيل بالقوة وسيطرت عليها بالقوة وهي ملك لأهلها من الفلسطينيين ولا بد من أن تُعاد [التشديد من عندنا] إليهم؛ الثالث، أرض فلسطين التي شملها قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ والتي أقرت بعض الدول لإسرائيل بشرعية وجودها داخلها... وأن وجود إسرائيل في جزء من فلسطين لا يمكن أن يكون شرعياً بالنسبة إلى الفلسطينيين [التشديد من عندنا] إلا إذا اعترفوا هم لإسرائيل بهذا الوجود»^(٢٤).

أذن، يحدد النص السابق طبيعة الصراع مع إسرائيل حول الأراضي، من وجوب الطرد من أراضي، إلى إعادة أراض، إلى أن شرعية وجود إسرائيل غير مرهونة بالعرب ككل، بل بالفلسطينيين منهم. ويوضح الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، تصورات العرب قبل حرب